

## تقييد الحرية التعاقدية لمصلحة المستهلك

### Restricting contractual freedom in the interest of the consumer

تاريخ الاستلام: 2019/10/26؛ تاريخ القبول: 2019/11/24

#### ملخص

الكل يعلم بأن عقد الإستهلاك عقد لا يتسم بالتوازن الإقتصادي بين أطرافه، أي بين المستهلك و المتدخل، ولهذا تدخل المشرع الجزائري لمعالجة هذا الوضع وذلك بتقييد حرية المتدخل الإقتصادي كونه يعد الطرف الأقوى في العلاقة الإستهلاكية وهذا حماية لمصلحة المستهلك و الذي يعد الطرف الأضعف في هذه العلاقة، وعليه جاءت هذه الدراسة للبحث في هذا التدخل المقيد لمبدأ الحرية التعاقدية ومدى نجاعته في حماية المستهلك.

**الكلمات المفتاحية:** التقييد، الحرية التعاقدية، المتدخل، المستهلك، عقد الإستهلاك.

\* شعيب بوعروج

مخبر العقود وقانون الأعمال  
كلية الحقوق  
جامعة الإخوة منتوري قسنطينة  
(الجزائر)

#### Abstract

everybody new that the contract of consumption is a contract not marked with economic balance between the consumer and the intervention, and for this reason the Algerian legislator by restriction of freedom of the economic intervention because he is the strong part in the contract, as a protection for the benefit of the consumer that is the weakest part

and this study comes to search in this restricted intervention to the principle of contractual freedom and how effective it is in the benefit of the consumer.

**Keywords:** the restriction, the contractual freedom, the intervention, the consumer, contract of consumption.

#### Résumé

Tout le monde sait que le contrat de consommation est un contrat sans équilibre économique entre ses parties " le consommateur et le professionnel ", c'est pourquoi le législateur algérien est intervenu pour remédier à cette situation en limitant la liberté de l'intervenant économique car c'est la partie la plus forte dans la relation de consommation, cela protégera les intérêts du consommateur qui est la partie la plus faible dans cette relation.

Donc, cette étude à porter sur cette intervention restrictive du principe de la liberté contractuelle et son efficacité dans la protection du consommateur.

**Mots clés:** restriction, la liberté contractuelle, l'intervention, le consommateur, le contrat de consommation.

\* Corresponding author, e-mail: chouaib.bouarroudj@umc.edu.dz

**مقدمة:**

لا أحد يجراً على القول بأن المستهلك لا يحتاج إلى حماية قانونية شاملة، فالكل يتفق على ضرورة حماية هذا الطرف الضعيف، ولكن لا يمكن الوصول إلى حمايته حماية شاملة إلا بإعادة التوازن المفقود بين طرفي عقد الإستهلاك أي بين المستهلك -الطرف الضعيف- و المتدخل الإقتصادي -الطرف القوي-.

ولضمان تحقق هذه الحماية المنشودة كان لزاما البحث عن الأسباب التي أدت إلى إختلال هذا التوازن، وإن من أهم هذه الأسباب هي ترك مبدأ الحرية التعاقدية يطبق على عقد الإستهلاك، وهو مايشكل إعتداء صارخ على مركز المستهلك و يسمح بإختلال التوازن العقدي أكثر فأكثر و يؤثر سلبا على الطرف الضعيف بل و يجعله أكثر تضررا، خاصة و أن هناك عدم توازن إقتصادي و معرفي بين طرفي عقد الإستهلاك.

وقد تفتن المشرع الجزائري إلى ذلك وتدخل بتقييد حرية المتدخل الإقتصادي، وهذا في محاولة منه للوصول إلى مفهوم التوازن في المعرفة و بالتالي حماية المستهلك، وهو الأمر الذي يدعو إلى التساؤل حول:

**كيف تدخل المشرع الجزائري للحد من مبدأ الحرية التعاقدية؟ وما مدى نجاعة هذا التدخل في حماية المستهلك؟.**

ولالإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى مطلبين، في كل مطلب فرعين.  
**المطلب الأول: التدخل الإيجابي للمشرع بتقييد الحرية التعاقدية حماية للمستهلك**

**المطلب الثاني: التدخل السلبي للمشرع بتقييد الحرية التعاقدية حماية للمستهلك**

**المطلب الأول: التدخل الإيجابي للمشرع بتقييد الحرية التعاقدية حماية للمستهلك**  
أدرك المشرع الجزائري التأثير السلبي للحرية التعاقدية والذي يعود طبعاً على المستهلك، وتدخل للحد من هذا التأثير عن طريق فرض جملة من الإلتزامات على عاتق المتدخل، يلتزم بها طيلة فترة التعاقد ومنها مايلتزم بها حتى بعد التعاقد. وتعد هذه الإلتزامات بمثابة تقييد للحرية التعاقدية للمتدخل الإقتصادي، وللإحاطة بهذا التدخل الإيجابي من المشرع الجزائري، كان من اللازم دراسة مختلف جوانب الإلتزامات والتي قيدت حرية المتدخل، سواء تلك المفروضة قبل التعاقد (الفرع الأول) أو بعده (الفرع الثاني).

**الفرع الأول: تقييد المتدخل بالإلتزامات قبل التعاقد**

قيد المشرع الجزائري المتدخل الإقتصادي بالإلتزامات يجب عليه تأديتها قبل أن يتعاقد مع المستهلك، وتكمن هذه الإلتزامات في:

إلزامية النظافة و النظافة الصحية للمواد الغذائية و سلامتها (أولا) وكذا إلزامية أمن المنتجات (ثانيا) بالإضافة إلى إلزامية مطابقة المنتجات (ثالثا).

**أولاً: تقييد المتدخل بإلزامية النظافة و النظافة الصحية للمواد الغذائية و سلامتها**

لقد نص المشرع الجزائري على هذا الإلتزام بدءاً من المادة 4 إلى غاية المادة 8 من

الأمر 03-09 المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش<sup>(1)</sup>, ويتضمن هذا الإلتزام عنصرين, عنصر النظافة الصحية للمادة الغذائية و عنصر سلامة هذه المادة وسيطرق إليهما من منظور أنهما يقيدان حرية المتدخل الإقتصادي.

### **1-تقييد المتدخل بالزامية النظافة و النظافة الصحية للمواد الغذائية:**

لكي يحقق المتدخل الإقتصادي نظافة المواد الغذائية, يجب عليه إتباع كل الشروط الازمة قصد التحكم في الأخطار وضمان طابع نظيف للإستهلاك<sup>(2)</sup>. وتتمثل هذه الشروط أساسا في السهر على النظافة الصحية للمستخدمين, وللأماكن و محلات التصنيع, وكذا السهر على نظافة وسائل النقل<sup>(3)</sup>.

ونجد المشرع الجزائري أهمل التطرق للنظافة الخاصة بالمادة الأولية وهذا في قانون حماية المستهلك و قمع الغش, وترك ذلك للتنظيم<sup>(4)</sup>, أي المرسوم التنفيذي 17-140 والذي ألغى المرسوم التنفيذي رقم 91-53 المتعلق بالشروط الصحية المطلوبة عند عملية عرض الأغذية للإستهلاك<sup>(5)</sup>.

والملاحظ من إستقراء نصوص هذا التنظيم أنه فصل في كل شروط النظافة و يجب على المتدخل الإقتصادي التقييد بالتفصيل المذكور في هذا المرسوم.

### **2- تقييد المتدخل بالزامية سلامة المادة الغذائية:**

لكي يحقق المتدخل سلامة المادة الغذائية يجب عليه السهر على أن لا تضر بصحة المستهلك<sup>(6)</sup>, ويتحقق هذا عن طريق تقيده بالمرسوم التنفيذي رقم 15-172 المحدد للشروط و الكيفيات المطبقة في مجال الخصائص الميكروبيولوجية للمواد الغذائية<sup>(7)</sup>, كما يجب عليه أن يسهر على عدم إحتواء المواد الغذائية على ملوث بكمية غير مقبولة<sup>(8)</sup>.

والملوث هو كل مادة تضاف بغير قصد في الغذاء, ولكن توجد فيه على شكل بقايا في الإنتاج<sup>(9)</sup>, كما أن الحد الأقصى لملوث موجود في منتج موجه للإستهلاك البشري أو الحيواني, هو التركيز الأقصى لهذه المادة المرخص به لهذا المنتج<sup>(10)</sup>.

هذا ويجب على المتدخل كذلك السهر على أن لا تحتوي التجهيزات و اللوازم و الآلات المخصصة لملاسة المواد الغذائية إلا على اللوازم التي لا تؤدي إلى إتلافها<sup>(11)</sup>, ويتحقق ذلك إذا تقييد المتدخل بالتنظيم الذي وضعه المشرع الجزائري في هذا الإطار, أي بالمرسوم التنفيذي 04-210 الذي يحدد المواصفات التقنية للمغلفات<sup>(12)</sup>, و المرسوم التنفيذي 91-04 والذي يتعلق بالمواد المعدة لكي تلامس الأغذية و مستحضرات التنظيف<sup>(13)</sup>.

وتجدر الملاحظة إلا أن المشرع الجزائري سمح بإدماج المضافات الغذائية, ولكن على المتدخل إحترام شروط و كيفيات إستعمالها<sup>(14)</sup>, ويتحقق هذا الإحترام إذا تقييد المتدخل بالمرسوم التنفيذي 12-214 المحدد لهذه الشروط و الكيفيات<sup>(15)</sup>.

والملاحظ من هذا الإلتزام أنه إلتزام يحتوي على كثير من النصوص القانونية و

التنظيمية التي تقيد الحرية التعاقدية للمتدخل الإقتصادي إلى حد معتبر.

### ثانيا: تقييد المتدخل بإلزامية أمن المنتجات

نص المشرع الجزائري على هذا الإلتزام في المادتين 09 و 10 من قانون حماية المستهلك و قمع الغش.

ويفهم من خلال إستقراء نص المادة 09 أن المنتج الموضوع للتداول و الإستهلاك يجب أن يكون منتوجا مضمونا<sup>(16)</sup> و سليما<sup>(17)</sup>.

أما المادة 10 فبينت النطاق الذي يتقيد به المتدخل في تنفيذه لهذا الإلتزام بقولها :  
" يتعين على كل متدخل إحترام إلزامية أمن المنتج الذي يضعه للإستهلاك فيما يخص:

- مميزاته و تركيبته و تغليفه و شروط تجميعه و صيانتته.
- تأثير المنتج على المنتجات الأخرى عند توقع إستعماله مع هذه المنتجات.
- عرض المنتج و اسمه و التعليمات المحتملة الخاصة بإستعماله و إتلافه و كذا كل الإرشادات أو المعلومات الصادرة عن المنتج.
- فئات المستهلكين المعرضين لخطر جسيم نتيجة إستعمال المنتج خاصة الأطفال.

تحدد القواعد المطبقة في مجال أمن المنتجات عن طريق التنظيم".  
ولكي يكون المتدخل الإقتصادي محققا لهذا لإلتزام فعليه تنفيذ كل ما نصت عليه المادتين 09 و 10 و كذلك الإلتزام بما ورد في التنظيم التابع لهذا الإلتزام, أي بنصوص المرسوم التنفيذي

12-203 والذي يتعلق بالقواعد المطبقة في مجال أمن المنتجات<sup>(18)</sup>, خاصة و أنه يبين نطاق الإلتزام بأمن المنتجات بالتفصيل.  
غير أنه إستثنى التحف و المنتجات الغذائية الخام الموجهة للتحويل, و المنتجات العتيقة و الأسمدة و الأجهزة الطبية و الكيمائية من المرسوم, بحيث تخضع لأحكام تشريعية خاصة<sup>(19)</sup>.

وما تجدر الإشارة إليه أن تقيد المتدخل بجميع ما ورد في النصوص المذكورة أعلاه-وهو ليس بالأمر الصعب- يساعد في تقليل كفة المستهلك.

### ثالثا: تقييد المتدخل بإلزامية مطابقة المنتجات

أوجب المشرع الجزائري على كل متدخل إحترام الرغبات المشروعة للمستهلك, وتقدر هذه الأخيرة بالنظر إلى عدة عوامل و معطيات<sup>(20)</sup>, منها مايتعلق بطبيعة المنتج و صنفه و منشئه و مميزاته الأساسية و تركيبته و الأخطار الناجمة عن إستعماله<sup>(21)</sup>, ومنها مايتعلق بمصدره و النتائج المرجوة منه, والمميزاته التنظيمية من ناحية تغليفه و تاريخ صنعه و التاريخ الأقصى لإستهلاكه<sup>(22)</sup>.

وبالإضافة إلى إحترام المتدخل للمعطيات السابقة, فإنه كذلك يتقيد بإستجابة كل منتج يضعه للإستهلاك للشروط المتضمنة في اللوائح الفنية و للمتطلبات الصحية و البيئية و السلامة و الأمن<sup>(23)</sup>.

ويقصد باللائحة الفنية كل وثيقة تنص على خصائص منتج ما، أو العمليات وطرق الإنتاج المرتبطة به بما في ذلك النظام المطبق عليها، ويكون إحترامها إلزامياً<sup>(24)</sup>.

ولم يكتف المشرع الجزائري بإيراد النصوص الموجبة للمطابقة، وإنما نص أيضاً على ضرورة مراقبة مدى إحترام هذه اللوائح و النظم، ويسمح إستقراء النصوص القانونية بالقول بوجود نوعين من الرقابة، الأولى رقابة ذاتية يقوم بها المحترف نفسه و الثانية رقابة إدارية تقوم بها الجهات الإدارية المختصة وهي مكملة للأولى<sup>(25)</sup>.

وهذه الرقابة إجبارية بنص المادة 12 من قانون حماية المستهلك و قمع الغش، لأن من خلالها يتم التأكد من أن ما تم التخطيط له هو ما تم تنفيذه و التقييد به<sup>(26)</sup>.

#### الفرع الثاني: تقييد المتدخل بالتزامات أثناء و بعد التعاقد

لضمان إعادة التوازن العقدي بين المستهلك و المتدخل لا يكفي تقييد المتدخل بالتزامات قبل التعاقد فقط، بل يجب تدعيمها بالتزامات أخرى تكون أثناء و بعد التعاقد، وهو ماتقطن إليه المشرع الجزائري، ففرض إلزاماً أثناء التعاقد و هو الإلتزام التعاقدى بالإعلام (أولاً) و إلزامين بعد التعاقد وهما إلزامية الضمان (ثانياً) وخدمة ما بعد البيع (ثالثاً) وهذا تقييداً للمتدخل الإقتصادي.

#### أولاً: تقييد المتدخل بالإلتزام التعاقدى بالإعلام

إن عدم المساواة في المعرفة بين أطراف عقد الإستهلاك يبرر تقرير الإلتزام بإعلام المستهلك على عاتق الطرف الذي يعلم<sup>(27)</sup>، فمن الطبيعي إذا أن يقيد المتدخل بهذا الإلتزام والذي يشكل إحدى ميكانزمات التوازن العقدي المتعلق ليس فقط بالجودة و السعر و إنما أيضاً بإستعمال الشيء أو المنتج<sup>(28)</sup>، فإعلام المستهلك بكل ما يتعلق بالمنتجات محل التعاقد يعد أمراً هاماً، لأنه يسهم في تعميق معارفه و حقوقه<sup>(29)</sup>، خاصة وأن المستهلك حين يقدم على إبرام العقد يفتقر حتماً إلى البيانات و المعلومات الأساسية التي ترشده إلى تحديد أوصاف محل العقد من سلع أو خدمات، وإلى تقرير مدى توافقها مع رغباته و مدى كفايتها لإشباع حاجاته<sup>(30)</sup>.

ولهذا أوجب المشرع الجزائري على كل متدخل أن يعلم المستهلك بكل المعلومات المتعلقة بالسلعة أو الخدمة محل التعاقد، ويكون ذلك عن طريق الوسم أو وضع العلامة أو أية وسيلة أخرى مناسبة<sup>(31)</sup>.

والوسم هو " كل البيانات أو الكتابات أو الإشارات أو العلامات أو المميزات أو الصور أو التماثيل أو الرموز المرتبطة بالسلعة، تظهر على كل غلاف أو وثيقة أو لافتة أو سمة أو ملصقة أو بطاقة أو ختم أو معلقة مرفقة أو دالة على طبيعة منتج مهما كان شكلها أو سندها، بغض النظر عن طريقة وضعها"<sup>(32)</sup>.

وقد فرض المشرع الجزائري على الوسم مراعاة الصدق و الإقتصار على ذكر الحقائق و البيانات المصاحبة للسلع و درجة جودتها و أوصافها و المواد الداخلة في تركيبها<sup>(33)</sup>، فنصت المادة 12 من المرسوم التنفيذي 13-378 والذي يحدد الشروط و

الكيفيات المتعلقة بإعلام المستهلك<sup>(34)</sup> على البيانات الإلزامية لوسم المواد الغذائية، و كذا المادة 38 والتي نصت على البيانات الإلزامية لوسم المواد غير الغذائية.

بالإضافة إلى الوسم كطريقة لتنفيذ الإلتزام بالإعلام، أقر المشرع الجزائري وضع العلامة ومعناها أن يوضع على التغليف أو على المنتج كل علامة أو إشارة أو رمز أو سمة أو شعار أو صورة أو بيان يحدد ميزة خاصة لمنتج أو يميزه عن غيره<sup>(35)</sup>.

هذا ويمكن للمتدخل الإقتصادي أن يعلم المستهلك بأية طريقة أخرى مناسبة.<sup>(36)</sup>

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري أوجب أن تحرر بيانات الوسم و طريقة الاستخدام و دليل الإستعمال و شروط ضمان المنتج و كل معلومة أخرى منصوص عليها في التنظيم باللغة العربية أساسا, وعلى سبيل الإضافة يمكن إستعمال لغة أو عدة لغات أخرى سهلة الفهم من المستهلكين و بطريقة مرئية و مقروءة و متعذر محوها.<sup>(37)</sup>

ويكون المتدخل الإقتصادي موفي بإلتزامه بإعلام المستهلك ببيان الطريقة الصحيحة لإستعمال المبيع, ووفقا للغرض المخصص من أجله و بحسب طبيعته.<sup>(38)</sup>

والملاحظ من هذا الإلتزام أن المشرع الجزائري حاول من خلاله أن يعيد بعض التوازن إلى العلاقة العقدية بين طرفي عقد الإستهلاك.<sup>(39)</sup>

#### ثانيا: تقييد المتدخل بإلزامية الضمان

يلتزم المتدخل بإلزامية الضمان و ذلك بعد تسليم المبيع للمستهلك, وقد نص المشرع الجزائري على هذا الضمان رغبة منه في أن تكون الحيابة عن الأشياء موضوع العقود حيازة مقيدة تستجيب للغرض الذي أعد له المبيع<sup>(40)</sup>, فلا بد أن يكون هذا الأخير يحقق الغرض الذي قصده المستهلك من شراءه.<sup>(41)</sup>

وقد نص المشرع على هذا الضمان في المواد 13 و 14 و 15 من قانون حماية المستهلك و قمع الغش و كذا في المرسوم التنفيذي 13-327 الذي يحدد شروط و كفيات وضع السلع و الخدمات حيز التنفيذ<sup>(42)</sup>, ومن خلال إستقراء هذه النصوص نستنتج أن المشرع الجزائري أوجب على كل متدخل خلال فترة الضمان المحددة, وفي حالة ظهور عيب في المنتج إستبداله أو إرجاع ثمنه أو تصليحه أو تعديل الخدمة على نفقته طبعاً, بل أعتبر هذا الضمان من النظام العام<sup>(43)</sup>.

إلا أنه يمكن للمتدخل و لمستهلك إقرار إلتزام تعاقدي آخر يبرم إضافة إلى الضمان القانوني الذي يقدمه المتدخل أو ممثله لفائدة المستهلك, دون زيادة في التكلفة و يكون بمقابل أو مجانيا ولا يلغي الإستفادة من الضمان القانوني<sup>(44)</sup>.

كما أن تجربة المبيع لا تعفي المتدخل من إلتزامه بالضمان<sup>(45)</sup>, وهو ما أقره المشرع الجزائري صراحة في نص المادة 15 من قانون حماية المستهلك و قمع الغش و المادة 11 من المرسوم 13-327.

والملاحظ من هذا التقييد أنه ألم بعدة نقاط جوهرية تحمي المستهلك من عدة نواحي, وهو المطلوب تحقيقه من هذا الإلتزام المقيد للحرية التعاقدية للمتدخل الإقتصادي.

#### ثالثا: تقييد المتدخل بخدمة ما بعد البيع

إن للخدمة ما بعد البيع معنيان, معنى واسع و بمقتضاه تشمل خدمة ما بعد البيع جميع الأداءات المقترحة بعد إبرام العقد, و المتعلقة بالشئ المبيع مهما كانت طريقة أداءها كتسليم المبيع بالمنزل أو إصلاحه أو صيانتته, وبهذا المعنى تعتبر خدمة ما بعد البيع

جزءاً لا يتجزأ من الضمان القانوني أو الإتفاقي، أما المعنى الضيق لخدمة ما بعد البيع فينصرف إلى الأداءات التي تكون بمقابل ولا تدخل في ثمن البيع، فيتم مثلاً إصلاح الشيء المبيع أو صيانته بمقابل، وبهذا تتميز خدمة ما بعد البيع عن الضمان<sup>(46)</sup>. وقد نص المشرع الجزائري على هذه الخدمة في المادة 16 من قانون حماية المستهلك و قمع الغش بقوله:

"في إطار خدمة ما بعد البيع، وبعد إنقضاء فترة الضمان المحددة عن طريق التنظيم أو في كل الحالات التي لا يمكن للضمان أن يلعب دوره، يتعين على المتدخل المعني ضمان صيانة و تصليح المنتج المعروض في السوق". ويفهم من هذا النص أن المشرع قيد حرية المتدخل حتى بعد إنتهاء فترة الضمان حيث ألزمه بصيانة و تصليح منتج في كل الحالات التي لا يمكن للضمان أن يلعب دوره. ولكن المشرع الجزائري لم ينص على أي جزاء يسري على البائع في حالة إخلاله بالتزامه بتوفير نظام خدمة ما بعد البيع، وخاصة بعد إنتهاء فترة الضمان فإن ذلك أدى بلا شك إلى إفراغ نص المذكور أعلاه من أية فائدة عملية<sup>(47)</sup>.

**المطلب الثاني: التدخل السلبي للمشرع بتقييد الحرية التعاقدية لحماية للمستهلك**  
بالإضافة إلى التدخل الإيجابي للمشرع الجزائري بتقييد الحرية التعاقدية للمتدخل وذلك عن طريق فرضه للإلتزامات السابقة الذكر، نجده كذلك تدخل تدخلا سلبيا مفاده حظر جملة من الممارسات تضعف مركز المستهلك أكثر فأكثر، ويعد هذا الحظر تقييدا لحرية المتدخل الإقتصادي. وتتمثل هذه الممارسات المحظورة في الشروط التعسفية (الفرع الأول) و الإشهار الكاذب و المضلل (الفرع الثاني).

#### **الفرع الأول: حظر الشروط التعسفية لحماية للمستهلك**

إن عدم التناسب الظاهر في المراكز الإقتصادية بين أطراف العقد أدى إلى سيطرة الطرف الأقوى على تحديد بنود العقد و التحكم في وضع شروط بالشكل الذي يخدم مصالحه، مهماً بذلك مصالح الطرف الضعيف الذي أصبح لا يستطيع حتى مناقشته في هذه الشروط، والتي قد تعتبر تجسيدا صارخا لتعسف الطرف الأقوى، وفي نفس الوقت إجحافا لمصالح الطرف الضعيف<sup>(48)</sup>.

ولهذه الإعتبارات تدخل المشرع الجزائري لوضع حد لهذه الشروط التعسفية فعرّفها (أولاً) رغم أنه كثيرا ما يترك مسألة التعاريف للفقهاء ولكنه تدخل وذلك لأهميتها، كما نجده قد ذكر عدة أمثلة عن هذه الشروط التعسفية (ثانياً) بل و أقر لجنة كاملة للحد من هذا التعسف (ثالثاً) و كل ذلك لمصلحة المستهلك.

#### **أولاً: تعريف الشرط التعسفي**

عرفه الفقه بأنه ذلك الشرط الذي يترتب عليه عدم توازن تعاقدية لصالح ذلك الذي يفرضه على المتعاقد الآخر الذي لا خبرة له، أو ذلك المتعاقد الذي وجد في مركز عدم المساواة الفنية أو القانونية أو الإقتصادية في مواجهة الطرف الآخر<sup>(49)</sup>.

ونجد المشرع الجزائري قد نص هو الآخر على تعريف الشرط التعسفي وذلك في الفقرة الخامسة من المادة 03 من القانون رقم 02-04 والذي يحدد القواعد المطبقة

على الممارسات التجارية<sup>(50)</sup>, فنص على أن الشرط التعسفي هو كل بند أو شرط بمفرده أو مشتركا مع بند واحد أو عدة بنود أو شروط أخرى من شأنه الإخلال الظاهر بالتوازن العقدي, أي التوازن بين حقوق و واجبات أطراف العقد. ونلاحظ إتفاق بين كل من التعريف الفقهي و القانوني, خاصة و أن هذا الأخير جاء واسعا و واضحا و صريحا و مفصلا.

### ثانيا: أمثلة عن الشروط التعسفية

ومن أمثلة الشروط التعسفية الإنفراد بحقوق و إمتيازات لصالح المتدخل, وفرض إلتزامات فورية على المستهلك, وكذا رفض حق المستهلك في فسخ العقد إذا أخل المتدخل بإلتزام ما, بالإضافة إلى التفرد بتغيير آجال تسليم السلعة, أو آجال تنفيذ خدمة, ومن الأمثلة كذلك تهديد المستهلك بقطع العلاقة التعاقدية لمجرد رفضه الخضوع لشروط تجارية جديدة غير متكافئة<sup>(51)</sup>.

### ثالثا: لجنة البنود التعسفية

تختص هذه اللجنة بالبحث في كل العقود المطبقة من طرف الأعوان الإقتصاديين على المستهلكين, و البنود ذات الطابع التعسفي, كما يمكنها القيام بكل الدراسات المتمحورة حول كيفية تطبيق العقود إتجاه الطرف الضعيف<sup>(52)</sup>. وتتكون هذه اللجنة من خمسة أعضاء دائمين و خمسة مستخلفين يتوزعون كما يأتي<sup>(53)</sup>:

- ممثلان عن الوزير المكلف بالتجارة، مختصان في مجال الممارسات التجارية.
  - ممثلان عن وزير العدل، مختصان في قانون العقود.
  - ممثلان عن مجلس المنافسة.
  - متماعلان إقتصاديان يمثلان الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة و مؤهلان في مجال قانون لأعمال و العقود.
  - ممثلان عن جمعيات حماية المستهلك مؤهلان في مجال قانون الاعمال و العقود.
- و ما يلاحظ على هذه اللجنة أنها تتدخل لصالح المستهلك وتسعى لحمايته من تعسف المتدخل الإقتصادي. وبما أن هذا الأخير هو الطرف الأقوى في العقد فإن مثل هكذا تدخل سيكون في غير مصلحته و ستقيد حريته في التعامل, خاصة في ظل الأخذ بالمفهوم الواسع للشرط التعسفي<sup>(54)</sup>.

### الفرع الثاني: حظر الإشهار الكاذب أو المضلل لحماية للمستهلك

إستكمالا لتتوير إرادة المستهلك و تحقيقا لحمايته حرص المشرع على منع تضليله من خلال حظر الإشهار الكاذب أو المضلل, فهذا الأخير يجعل المستهلك يتعامل مع سلع أو خدمات هو ليس بحاجة إليها أو من شأنها أن تلحق به ضرر<sup>(55)</sup>. ويجب التنبيه إلى أن المشرع الجزائري لم يحظر الإشهار التجاري بل حظر الإشهار



الكاذب و المضلل و سيتم تعريفه (أولاً) و بيان محله (ثانياً) وكذا التطرق إلى الإلتزامات المتعلقة بالإشهار (ثالثاً).

#### أولاً: تعريف الإشهار الكاذب أو المضلل

عرف الفقه الإعلان الكاذب بقوله: يكون الإعلان كاذباً منذ اللحظة التي لا تتطابق فيها الرسالة الإعلانية التي يتضمنها مع واقع السلعة أو الخدمة المعلن عنها، أما الإعلان المضلل فعرفه بأنه ذلك الإعلان الذي يكون من شأنه خداع المستهلك أو يمكن أن يؤدي إلى ذلك، وعلى ذلك يقع الإعلان المضلل في نقطة تقع بين الإعلان الصادق و الإعلان الكاذب<sup>(56)</sup>.

والملاحظ أن الإعلان الكاذب يؤدي إلى التضليل و التضليل يكون بالكذب هما وجهان لعملة واحدة.

#### ثانياً: محل الكذب أو التضليل

قد يتصل محل الكذب أو التضليل بالسلعة ذاتها أو الخدمة ذاتها، وقد يقع على عناصر خارجية أو مستقلة عن السلعة أو الخدمة، ويتعلق بذات السلعة أو الخدمة إذا إنصب على وجودهما أو طبيعتهما أي حقيقتهما أو نوعهما أو خصائصهما الجوهرية أو فائدتهما<sup>(57)</sup>، وقد يتعلق الكذب أو التضليل بعناصر خارجية عن السلعة أو الخدمة، ويقصد بهذه العناصر كل الإعتبارات التي تحيط بالسلعة أو الخدمة محل الإعلان دون أن تكون داخلة في تكوينها أو متعلقة بمادتها و طبيعتها، ويكون لها تأثير كبير في قرار المستهلك بالتعاقد، ومن هذه العناصر طريقة التعاقد و شروطه، و الباعث على عرض السلعة أو الخدمة وكذا ثمنها<sup>(58)</sup>.

#### ثالثاً: الإلتزامات المتعلقة بالإشهار

نص المشرع الجزائري بموجب المرسومين التنفيذييين 101-91<sup>(59)</sup> و 91-103<sup>(60)</sup> على الإلتزامات المتعلقة بالإشهار، وقد تبنى من خلالها معظم المبادئ العامة الواردة في مدونة القواعد الدولية المرعية في مجال الإعلان تحت عنوان أخلاقيات المهنة، مستهدفاً من وراء ذلك إيجاد نوع من الإنضباط الذاتي<sup>(61)</sup>.

وقد نص المرسوم 101-91 على الإلتزامات المتعلقة بالإشهار في الفصل الخامس، أما المرسوم 91-103 فنص على ذلك في فصله الرابع، و من هذه الإلتزامات:

-وجوب أن يكون محتوى البلاغات الإشهارية مطابقاً لمقتضيات الصدق و اللباقة و إحترام الأشخاص، وهو ما نص عليه المادة 38 من المرسوم 101-91 ويقابلها في ذلك نص المادة 37 من المرسوم 91-103.

-وجوب أن تكون البلاغات الإشهارية خالية من جميع أشكال التمييز العنصري أو الجنسي ومن مشاهد العنف أو من عناصر من شأنها أن تثير الرعب<sup>(62)</sup>.

-وجوب أن لا تتضمن البلاغات الإشهارية من أي عنصر من شأنه المساس بالقناعات الدينية أو الفلسفية أو السياسية لدى المشاهدين<sup>(63)</sup>.

-وجوب وضع تصور للإشهار في إطار إحترام مصالح المستهلكين ولا يجب

تضليلهم<sup>(64)</sup>.

والملاحظ من هذا الإعلان الكاذب أو المضلل أنه يمثل إفسادا لإختيار المستهلكين و تأثيره سلبيا عليهم, وهو مايلحق بهم ضرر محقق, لأجل ذلك تدخل المشرع لحماية المستهلك من الوقوع في براثن الخديعة و حظر الإعلان الذي من شأنه تضليل هذا الطرف الضعيف<sup>(65)</sup>.

وبالرغم من خطورة هذا الإعلان الكاذب و المضلل إلا أنه لم يحضى من المشرع الجزائري بأي تنظيم خاص<sup>(66)</sup>.

### خاتمة:

بناء على نصوص المواد ماإرتبط منها بقانون حماية المستهلك و قمع الغش و النصوص التنظيمية التابعة له, يظهر جليا التدخل الإيجابي و السلبي للمشرع الجزائري بتقييد الحرية التعاقدية للمتدخل الإقتصادي.

والملاحظ من التدخل الإيجابي أن المشرع أوجب على كل متدخل التقيد بالالتزامات لايمكن التملص منها, كالتقيد بالزامية النظافة و السلامة و الأمن و المطابقة-قبل التعاقد- و الإعلام-أثناء التعاقد- و الضمان و خدمة مابعد البيع-بعد التعاقد- أما التدخل السلبي للمشرع فقد كان بحظره لجملة من الممارسات تقيد حرية المتدخل في التعامل, كالشروط التعسفية و الإشهار الكاذب أو المضلل, وكل هذا من أجل إعادة التوازن العقدي المفقود و المختل بين طرفي عقد الإستهلاك.

و قد أظهرت الدراسة أنه كل ما تقيد المتدخل بالتزام أو حظر إلا و أثقلت كفة المستهلك و أعيد جزء من التوازن المختل, ذلك أن كلا من التدخل الإيجابي و السلبي يلذان بنقاط جوهرية تساهم في إعادة التوازن المفقود و لكنهما لا يحققان مفهوم التوازن الكامل في المعرفة, ويبقى المستهلك في حاجة إلى حماية مادامت الإلتزامات و الممارسات المحضورة يتخللها نقص.

وفي هذا المقام كان لزاما أن نوصي بضرورة تقرير جزاء يسري على المتدخل في حالة إخلاله بالتزام خدمة ما بعد البيع, ذلك أنه لا يوجد نص يعاقب المتدخل الإقتصادي في حالة عدم إحترامه لهذا الإلتزام, مايجعل هذا الأخير يتهاون في تأديته, بالإضافة إلى ضرورة وضع تنظيم خاص للإشهار الكاذب أو المضلل, فالبرغم من خطورته إلا أن المشرع الجزائري لم ينص على تنظيمه بأي تنظيم خاص.

الهوامش:

- (1)-القانون رقم 03-09، المؤرخ في 25 فيفري لسنة 2009، يتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش، ج ر عدد 15 مؤرخة في 08/مارس/2009.
- (2)- أنظر الفقرة الثانية من المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 17-140 المؤرخ في 11 أبريل 2017 يحدد شروط النظافة و النظافة الصحية أثناء عملية وضع المواد الغذائية للإستهلاك البشري ج ر العدد 24 الصادرة في 16 أبريل 2017 .
- (3)- أنظر المادة 06 من القانون نفسه.
- (4)-أ.د زاهية حورية سي يوسف،دراسة قانون رقم03\_09 المؤرخ في 25 فيفري 2009 المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش، دار هومه، الجزائر 2017 ص 43.
- (5)- المرسوم التنفيذي رقم 91-53 المؤرخ في 23 فيفري 1991 يتعلق بشروط الصحة المطلوبة عند عملية عرض الأغذية للإستهلاك، ج ر العدد 09 الصادرة في 27 فيفري 1991(ملغى) .
- (6)- أنظر المادة 04 من القانون نفسه.
- (7)-المرسوم التنفيذي رقم 15-172 المؤرخ في 25 يونيو 2015 يحدد الشروط و الكيفيات المطبقة في مجال الخصائص الميكروبيولوجية للمواد الغذائية، ج ر عدد 37 الصادرة في 8 يوليو 2015 .
- (8)-أنظر المادة 5 من القانون نفسه.
- (9)- المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 14-366 المؤرخ في 15 ديسمبر 2014 يحدد الشروط و الكيفيات المطبقة في مجال الملوثات المسموح بها في المواد الغذائية، ج ر عدد 74 الصادرة في 25 ديسمبر 2014.
- (10)- أنظر الفقرة 08 من المادة 03 من المرسوم 14-366 نفسه.
- (11)- أنظر المادة 07 من القانون نفسه .
- (12)-المرسوم التنفيذي رقم 04-210 المؤرخ في 28 جويلية 2004 يحدد كيفيات ضبط المواصفات التقنية للمغلفات المخصصة لإحتواء مواد غذائية مباشرة أو أشياء مخصصة للأطفال ج ر عدد 47 الصادرة في 28 جويلية 2004 .
- (13)-المرسوم التنفيذي رقم 91-04 المؤرخ في 19 جانفي 1991 يتعلق بالمواد المعدة لكي تلامس الأغذية و مستحضرات تنظيف هذه المواد، ج ر عدد 04 الصادرة في 19 جانفي 1991.
- (14)-أنظر المادة 08 من القانون السابق
- (15)-المرسوم التنفيذي رقم 12-214 المؤرخ في 15 ماي 2012 المحدد لشروط وكيفيات إستعمال الإضافات الغذائية في المواد الغذائية الموجهة للإستهلاك البشري، ج ر عدد 30 الصادرة في 16 ماي 2012 .
- (16)-لمزيد من التفصيل حول المنتج المضمون أنظر الفقرة 12 من المادة 03 من القانون نفسه.
- (17)-لمزيد من التفصيل حول المنتج السليم أنظر الفقرة 11 من المادة 03 من القانون نفسه .
- (18)-المرسوم التنفيذي رقم 12-203 المؤرخ في 06 ماي 2012 يتعلق بالقواعد المطبقة في مجال أمن المنتجات، ج ر عدد 28 الصادرة في 06 ماي 2012 .
- (19)- أنظر المادة 03 من المرسوم نفسه.
- (20)- د.محمد بودالي، حماية المستهلك في القانون المقارن دراسة مقارنة مع القانون الفرنسي، دار الكتاب الحديث،الجزائر 2006 ص 283
- (21)- أنظر الفقرة 01 من المادة 11 من القانون نفسه.

- (22)- أنظر الفقرة 02 من المادة 11 من القانون رقم 09-18 المؤرخ في 10 جوان 2018 ج ر عدد 35 الصادرة في 13 جوان 2018 والذي يعدل ويتم القانون رقم 03-09، المؤرخ في 25 فيفري لسنة 2009، المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش , ج ر عدد 15 مؤرخة في 08/مارس/2009.
- (23)- أنظر الفقرة 18 من المادة 03 من القانون السابق.
- (24)- أنظر الفقرة 7 من المادة 2 من القانون رقم 04-16 المؤرخ في 19 جوان 2016 ج ر عدد 37 الصادرة في 22 جوان 2016 المعدل والمتمم للقانون رقم 04-04 المؤرخ في 23 جوان 2004 والمتعلق بالتقييس ج ر عدد 41 الصادرة في 23 جوان 2004.
- (25)- د.محمد بودالي، المرجع السابق ص 287.
- (26)- د. أسامة خيرى، الرقابة و حماية المستهلك، دار الياية للنشر و التوزيع، الأردن 2015 ص 131.
- (27)- د. عبد المنعم موسى إبراهيم، حماية المستهلك، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2007 ص 372.
- (28)- د. محمد بودالي، الإلتزام بالنصيحة في نطاق عقود الخدمات، دراسة مقارنة، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2005، ص 06.
- (29)- د. إبراهيم بن داود، قانون حماية المستهلك، وفق أحكام القانون 03-09 المؤرخ في 25 فبراير 2009 المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش، دار الكتاب الحديث، الجزائر 2013 ص 83 و 84.
- (30)- د. عبد المنعم موسى إبراهيم المرجع نفسه ص 35.
- (31)- أنظر المادة 17 من القانون 03-09 نفسه
- (32)- أنظر الفقرة 04 من المادة 03 من القانون نفسه .
- (33)- علي بولحية بن بوخميس، القواعد العامة لحماية المستهلك و المسؤولية المترتبة عنها في التشريع الجزائري، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 2000، ص 56.
- (34)- المرسوم التنفيذي رقم 13-378 المؤرخ في 09 نوفمبر 2013 الذي يحدد شروط و الكيفية المتعلقة بإعلام المستهلك ج ر العدد 58 الصادر في 18 نوفمبر 2013.
- (35)- أنظر الفقرة 18 من المادة 18 من المرسوم 13-378 السابق .
- (36)- أنظر المادة 17 من القانون 03-09 السابق .
- (37)- أنظر المادة 18 من القانون نفسه .
- (38)- د.سه نكه ر علي رسول، حماية المستهلك وأحكامه، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2016 ص 133.
- (39)- د. فانتن حسين حوى، الوجيز في قانون حماية المستهلك، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2012 ص 60.
- (40)- أ. سليم سعداوي، حماية المستهلك الجزائر نموذجاً، ط 1، دار الخلدونية، الجزائر 2009 ص 38.
- (41)- د. أشرف محمد رزق قايد، حماية المستهلك، دراسة في قوانين حماية المستهلك والقواعد العامة في القانون المدني، مركز الدراسات العربية للنشر و التوزيع، مصر 2015 ص 223.

- (42)- المرسوم التنفيذي 13-327 المؤرخ في 26 سبتمبر 2013 يحد شروط و كفيات وضع ضمان السلع و الخدمات حيز التنفيذ, ج ر العدد 49 الصادرة في 26 سبتمبر 2013 .
- (43)-أنظر المادة 13 من القانون 09-03 نفسه.
- (44)-أنظر المادتين 3 و 14 من المرسوم نفسه.
- (45)-أ. هدى تريكي, الحماية المدنية الإجرائية للمستهلك, دراسة مقارنة, المركز القومي للإصدارات القانونية, الطبعة الأولى القاهرة, 2017 ص 53.
- (46)-د.محمد بودالي, حماية المستهلك في القانون المقارن, المرجع السابق ص 386.
- (47)-د.محمد بودالي, حماية المستهلك في القانون المقارن, المرجع السابق ص 387.
- (48)-د. إبراهيم عبد العزيز داود, حماية المستهلك في مواجهة الشروط التعسفية, دراسة تحليلية مقارنة في ضوء نظريتي عقود الإذعان و عقود الإستهلاك, دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2014 ص 8 و 9.
- (49)-د. عمر محمد عبد الباقي, الحماية العقدية للمستهلك, دراسة مقارنة بين الشريعة و القانون, منشأة المعارف, 2004 ص 402.
- (50)-القانون 04-02 المؤرخ في 23 جوان 2004 يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية, ج ر عدد 41 الصادرة في 27 جوان 2004 معدل و متمم بالقانون رقم 10-06 المؤرخ في 15 أوت 2010 ج ر عدد 46 الصادرة في 18 أوت 2010
- (51)-أنظر المادة 29 من القانون 04-02 السابق.
- (52)-أنظر المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 06-306 المؤرخ في 10 سبتمبر 2006 يحدد العناصر الأساسية للعقود المبرمة بين الأعوان الإقتصاديين و المستهلكين و البنود التي تعتبر تعسفية, ج ر عدد 56 الصادرة في 11 سبتمبر 2006.
- (53)- أنظر المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 08-44 المؤرخ في 3 فيفري 2008 ج ر عدد 07 الصادرة في 10 فيفري 2008 و المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 06-306 المؤرخ في 10 سبتمبر 2006 الذي يحدد العناصر الأساسية للعقود المبرمة بين الأعوان الإقتصاديين و المستهلكين و البنود التي تعتبر تعسفية, ج ر عدد 56 الصادرة في 11 سبتمبر 2006.
- (54)-أ. أكرم محمد حسين التميمي, التنظيم القانوني للمهني, دراسة مقارنة في نطاق الأعمال التجارية, منشورات الحلبي الحقوقية, لبنان 2010 ص 59.
- (55)-د. مصطفى أحمد أبو عمرو, موجز أحكام قانون حماية المستهلك, منشورات الحلبي الحقوقية, لبنان 2011 ص 173.
- (56)-د. منى أبو بكر الصديق, الإلتزام بإعلام المستهلك عن المنتجات, دار الجامعة الجديدة, الإسكندرية, 2013, ص 148 و 151.
- (57)-د. السيد محمد السيد عمران, حماية المستهلك أثناء تكوين العقد, دراسة مقترنة مع دراسة تحليلية و تطبيقية لنصوص الخاصة بحماية المستهلك, الدار الجامعية للطباعة و النشر بيروت 2003 ص 107.
- (58)-د. عمر محمد عبد الباقي, المرجع السابق ص 149.
- (59)-المرسوم التنفيذي رقم 91-101 المؤرخ في 20 أفريل 1991, يتضمن منح إمتياز عن الأملاك الوطنية و الصلاحيات و الأعمال المرتبطة بالخدمة العمومية للتلفزيون إلى المؤسسة العمومية للتلفزيون, ج ر عدد 19 الصادرة في 24 أفريل 1991

- (60)- المرسوم التنفيذي رقم 91-103 المؤرخ في 20 أبريل 1991 يتضمن منح إمتياز عن الأملاك الوطنية و الصلاحيات و الاعمال المرتبطة بالبحث الإذاعي السمعي إلى المؤسسة العمومية للإذاعات المسموعة, ج لا عدد 19 الصادرة في 24 أبريل 1991
- (61)- د.محمد بودالي, حماية المستهلك في القانون المقارن المرجع السابق ص 189.
- (62)- أنظر المادة 39 من المرسوم 91-101 السابق و المادة 38 من المرسوم 91-103 نفسه.
- (63)- أنظر المادة 40 من المرسوم 91-101 نفسه و المادة 39 من المرسوم 91-103 نفسه.
- (64)- أنظر المادة 41 من المرسوم 91-101 نفسه.
- (65)- د. عبد الله حسين على محمود, حماية المستهلك من الغش التجاري و الصناعي, دراسة مقارنة, دار النهضة العربية, القاهرة, 2002 ص 96.
- (66)- د.محمد بودالي, حماية المستهلك في القانون, المرجع نفسه ص 190.

#### قائمة المراجع:

##### أولاً: النصوص القانونية

- 1- القانون رقم 16-04 المؤرخ في 19 جوان 2016 ج ر عدد 37 الصادرة في 22 جوان 2016 المعدل والمتمم للقانون رقم 04-04 المؤرخ في 23 جوان 2004 والمتعلق بالتقييس ج ر عدد 41 الصادرة في 23 جوان 2004.
- 2- القانون 02-04 المؤرخ في 23 جوان 2004 يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية, ج ر عدد 41 الصادرة في 27 جوان 2004 معدل و متمم بالقانون رقم 10-06 المؤرخ في 15 أوت 2010 ج ر عدد 46 الصادرة في 18 أوت 2010.
- 3- القانون رقم 09-03, المؤرخ في 25 فيفري لسنة 2009, يتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش , ج ر عدد 15 مؤرخة في 08/مارس/2009.
- 4- القانون رقم 18-09 المؤرخ في 10 جوان 2018 ج ر عدد 35 الصادرة في 13 جوان 2018 والذي يعدل ويتم القانون رقم 09-03

##### ثانياً: النصوص التنظيمية

- 1- المرسوم التنفيذي رقم 91-04 المؤرخ في 19 جانفي 1991 يتعلق بالمواد المعدة لكي تلامس الأغذية و مستحضرات تنظيف هذه المواد, ج ر عدد 04 الصادرة في 19 جانفي 1991.
- 2- المرسوم التنفيذي رقم 91-53 المؤرخ في 23 فيفري 1991 يتعلق بشروط الصحة المطلوبة عند عملية عرض الأغذية للإستهلاك, ج ر العدد 09 الصادرة في 27 فيفري 1991 (ملغى) .
- 3- المرسوم التنفيذي رقم 91-101 المؤرخ في 20 أبريل 1991, يتضمن منح إمتياز عن الأملاك الوطنية و الصلاحيات و الأعمال المرتبطة بالخدمة العمومية للتلفزيون إلى المؤسسة العمومية للتلفزيون, ج ر عدد 19 الصادرة في 24 أبريل 1991.
- 4- المرسوم التنفيذي رقم 91-103 المؤرخ في 20 أبريل 1991 يتضمن منح إمتياز عن الأملاك الوطنية و الصلاحيات و الاعمال المرتبطة بالبحث الإذاعي السمعي إلى المؤسسة العمومية للإذاعات المسموعة, ج لا عدد 19 الصادرة في 24 أبريل 1991.

- 5- المرسوم التنفيذي 210-04 المؤرخ في 28 جويلية 2004 يحدد كفيات ضبط المواصفات التقنية للمغلفات المخصصة لإحتواء مواد غذائية مباشرة أو أشياء مخصصة للأطفال ج ر عدد 47 الصادرة في 28 جويلية 2004 .
- 6- المرسوم التنفيذي رقم 306-06 المؤرخ في 10 سبتمبر 2006 يحدد العناصر الأساسية للعقود المبرمة بين الأعوان الإقتصاديين و المستهلكين و البنود التي تعتبر تعسفية, ج ر عدد 56 الصادرة في 11 سبتمبر 2006 .
- 7- المرسوم التنفيذي رقم 44-08 المؤرخ في 3 فيفري 2008 ج ر عدد 07 الصادرة في 10 فيفري 2008 والمعدل للمرسوم التنفيذي رقم 306-06
- 8- المرسوم التنفيذي رقم 203-12 المؤرخ في 06 ماي 2012 يتعلق بالقواعد المطبقة في مجال أمن المنتوجات, ج ر عدد 28 الصادرة في 06 ماي 2012 .
- 9- المرسوم التنفيذي رقم 214-12 المؤرخ في 15 ماي 2012 المحدد لشروط وكفيات إستعمال المضافات الغذائية في المواد الغذائية الموجهة للإستهلاك البشري, ج ر عدد 30 الصادرة في 16 ماي 2012 .
- 10- المرسوم التنفيذي 327-13 المؤرخ في 26 سبتمبر 2013 يحد شروط و كفيات وضع ضمان السلع و الخدمات حيز التنفيذ, ج ر العدد 49 الصادرة في 26 سبتمبر 2013 .
- 11- المرسوم التنفيذي رقم 378-13 المؤرخ في 09 نوفمبر 2013 الذي يحدد شروط و الكيفية المتعلقة بإعلام المستهلك ج ر العدد 58 الصادر في 18 نوفمبر 2013.
- 12- المرسوم التنفيذي رقم 366-14 المؤرخ في 15 ديسمبر 2014 يحدد الشروط و الكفيات المطبقة في مجال الملوثات المسموح بها في المواد الغذائية, ج ر عدد 74 الصادرة في 25 ديسمبر 2014.
- 13- المرسوم التنفيذي رقم 172-15 المؤرخ في 25 يونيو 2015 يحدد الشروط و الكفيات المطبقة في مجال الخصائص الميكروبيولوجية للمواد الغذائية, ج ر عدد 37 الصادرة في 8 يوليو 2015 .
- 14- المرسوم التنفيذي رقم 140-17 المؤرخ في 11 أبريل 2017 يحدد شروط النظافة و النظافة الصحية أثناء عملية وضع المواد الغذائية للإستهلاك البشري ج ر العدد 24 الصادرة في 16 أبريل 2017 .

### ثالثا: الكتب

- 1- د. السيد محمد السيد عمران, حماية المستهلك أثناء تكوين العقد, دراسة مقترنة مع دراسة تحليلية و تطبيقية لنصوص الخاصة بحماية المستهلك, الدار الجامعية للطباعة و النشر بيروت 2003.
- 2- أ. أكرم محمد حسين التميمي, التنظيم القانوني للمهني, دراسة مقارنة في نطاق الأعمال التجارية, منشورات الحلبي الحقوقية, لبنان 2010.
- 3- د. أسامة خيرى, الرقابة و حماية المستهلك, دار الراجية للنشر و التوزيع, الأردن 2015
- 4- د. أشرف محمد رزق قايد, حماية المستهلك, دراسة في قوانين حماية المستهلك والقواعد العامة في القانون المدني, مركز الدراسات العربية للنشر و التوزيع, مصر 2015.
- 5- د. إبراهيم بن داود, قانون حماية المستهلك, وفق أحكام القانون 03-09 المؤرخ في 25 فبراير 2009 المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش, دار الكتاب الحديث, الجزائر 2013.

- 6- د. إبراهيم عبد العزيز داود، حماية المستهلك في مواجهة الشروط التعسفية، دراسة تحليلية مقارنة في ضوء نظريتي عقود الإذعان و عقود الإستهلاك، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2014.
- 7- أ. هدى تريكي، الحماية المدنية الإجرائية للمستهلك، دراسة مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى القاهرة، 2017.
- 8- أ.د زاهية حورية سي يوسف، دراسة قانون رقم 03\_09 المؤرخ في 25 فيفري 2009 المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش، دار هومه، الجزائر 2017.
- 9- د. محمد بودالي، الإلتزام بالنصيحة في نطاق عقود الخدمات، دراسة مقارنة، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2005.
- 10- د. محمد بودالي، حماية المستهلك في القانون المقارن، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2006.
- 11- د. مصطفى أحمد أبو عمرو، موجز أحكام قانون حماية المستهلك، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2011.
- 12- منى أبو بكر الصديق، الإلتزام بإعلام المستهلك عن المنتجات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.
- 13- أ. سليم سعداوي، حماية المستهلك الجزائر نموذجاً، ط 1، دار الخلدونية، الجزائر 2009.
- 14- د.سه نكه ر علي رسول، حماية المستهلك وأحكامه، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2016.
- 15- علي بولحية بن بوخميس، القواعد العامة لحماية المستهلك و المسؤولية المترتبة عنها في التشريع الجزائري، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 2000.
- 16- د. عبد الله حسين علي محمود، حماية المستهلك من الغش التجاري و الصناعي، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.
- 17- د. عمر محمد عبد الباقي، الحماية العقدية للمستهلك، دراسة مقارنة بين الشريعة و القانون، منشأة المعارف، 2004.
- 18- د. عبد المنعم موسى إبراهيم، حماية المستهلك، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2007.
- 19- د. فائق حسين حوى، الوجيز في قانون حماية المستهلك، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2012.